آراء

في نقد الشعبوية الديمقراطية

محمد أبو الغيط

اعتاد صف القوى الديمقراطية العربية معارك نقض الخطاب الشعبوي الاستبدادي، إلا أن هذه القوى تحتاج نقداً ذاتياً لخطابات شعبوية تنخر في صفوفها بدورها.

في كتابه الصادر أخيراً، «الانتقال الديمقراطي وإشكالياته .. دراسة نظرية وتطبيقية مقارنة» (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020)، قدّم عزمي بشارة عرضاً بالغ التعمق للأفكار النظرية العالية ذات الصلة، ثم تطبيقاً على واقعنا العربي. وفي هذا السياق، تحدّى الكتاب أفكاراً عديدة منتشرة بين كثيرين من شباب الربيع العربي، من حيث المبدأ، لا ينحاز الكتاب إلى الثورة كقيمة طهرانية تؤدي إلى الأفضل دائماً، بل بالعكس يثبت أن الثورات الجذرية العنيفة تنتهي غالباً بتأسيس نظم سلطوية جديدة، كما حدث في الثورة الإيرانية أو الثورة البلشفية. ومن اللافت أن بشارة تطرق إلى الفكرة نفسها مبكراً، في كتابه المهم الصادر عام 2007، «في المسألة العربية»، وفيه أن الثورات لا تؤدي إلى الديمقراطية إذا لم يَتْلُها إصلاح. وفي المقابل، يمكن أن يؤدي الإصلاح التدريجي إلى ثورة بمعنى تغيير النظام. وفي كتابه الجديد، طور الفكرة إلى نموذج «الثورات الإصلاحية»، حيث يخرج الشعب للضغط على النظام القائم لتقديم إصلاحات، كما حدث في تونس ومصر.

يطرح الكتاب سؤالاً تأسيسياً: ما الديمقراطية؟ يستعرض تعريف شيفورسكي وجون رولز بوصفها «تسوية إجرائية واتفاقاً على قواعد اللعبة من دون أن يتنازل أحد عن أفكاره»، حيث يمكن التوافق على الإجراءات ويستحيل التوافق على «الجوهر»، أي ما يميز كل تيار. ولكن بشارة يسأل في أكثر من موضع: هل الحقوق والحريات مسألة إجرائية أم جوهرية؟ يشدّد على أن هذا السؤال كان عاملاً رئيسياً في ضرب الربيع العربي، حيث واجهت بعض الدول العربية استقطاباً دينياً علمانياً، وكان ذلك من أسباب انحياز تيارات علمانية إلى الاستبداد خوفاً على نمط حياتها، بالضبط كما انحازت البرجوازية الألمانية في الثلاثينيات إلى النازية خوفاً من الشيوعية. يستخلص بشارة، «لا بد من إدراج بعض المبادئ القيمية ضمن التسوية الإجرائية لأي نظام ديمقراطي مقبل، أو إقحامها إذا لزم الأمر». يستشهد بدراسات عن أميركا الجنوبية، حيث لم يتم الانتقال إلا بتقديم اليسار تنازلات ليثبت أنه «صالح للحكم». تم التوافق على منع «قتل الملك في لعبة الشطرنج»، وهو هنا حقوق الملكية الفردية. والقيد الثاني هو «يحظر أخذ المَلِكة»، أي المسّ بالقوات المسلحة، باعتبارها حامية للتقيد الأول. عقيدة شعبوية أخرى هي اعتبار الديمقراطية والانتخابات النزيهة حلاً لكل المشكلات. يشدّد الكتاب على «راهنية الديمقراطية»، و«نزع السحر» عنها، فهي ليست مرحلةً تاريخيةً طبيعية، بل هي نتاج اجتهاد بشري، وقد تؤدي نتائجها إلى الإحباط الشعبي إذا لم يحدث تحسّن سريع في الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، وتتطلب الديمقراطية شروطاً، أبرزها «الإجماع على الدولة»، ووجود مؤسسات محترفة قائمة، وهنا يضرب مثالاً بالحالة الليبية، حيث أدت الانتخابات المبكرة إلى تعميق الشروخ وليس حلها. ولا تقدم الديمقراطية حلاً تلقائياً للمسألة الطائفية، ولن تغير الصناديق وحدها من واقع لبنان والعراق.

يرفض الكتاب عبر سرد مطول ادعاءات الاستبداد عن شرط الثقافة الديمقراطية المسبقة لدى الشعب، فقد قامت ديمقراطيات بالفعل في مجتمعاتٍ زراعيةٍ أو فقيرة أو غير متعلمة. حين نشأت الديمقراطية في الهند كان معدل دخل الفرد 556 دولاراً. لقد سقطت نظرية «التحديث» بفعل الأمر الواقع. لكنه في المقابل يؤكد على شرط وجود ثقافة ديمقراطية لدى النخب السياسية، وتمكنها من إنجاز توافقاتٍ لطمأنة كل الأطراف، بما فيها رجال النظام القديم، بأن التنافس السياسي ليس صفرياً، ولن يفقد الخاسر كل شيء. وهنا، يجب أن نتذكّر مواقف بعض الرافضين أي أطر من العملين، التنظيمي والحزبي، والرافضين أي «مساومة» على الرغم من أنها جوهر العمل السياسي والديمقراطية.

مشهد اختطف الانتخابات الأردنية

محمد أبو رمان

اختطف مشهد الاحتفالات التي وقعت غداة الانتخابات النيابية في الأردن (الأسبوع الفائت) الصورة الكاملة والاهتمام الشعبي والجدل على مواقع التواصل الاجتماعي، فلم تعد نتائج الانتخابات الحدث السياسي المهم، بل ما قام به الجمهور العريض في المحافظات من كسر للحظر، والخروج إلى الشوارع، وإقامة الاحتفالات بالمرشحين الفائزين، والأخطر إطلاق العيارات النارية بصورة مكثّفة وعلنية!

انتظرت الحكومة والمسؤولون جميعاً الملك، حتى غرّد على موقع «تويتر» منتقداً ما حدث، ومؤكداً أنّ القانون يسود فوق الجميع، بلا استثناء، ثم قدّم وزير الداخلية استقالته، وخرج رئيس الوزراء، ومدير الأمن وقائد الجيش يتحدّثون عما وقع من اختراق للحظر وتعدٍّ على هيبة الدولة والقانون، والتأكيد على أنّ ذلك لن يمرّ بلا محاسبة. فعلاً، اتّخذت الإجراءات الأمنية المستحقة، وتمّ رد الاعتبار لحظر التجول، واعتقال مئات ممن شاركوا في المظاهر المسلحة، واستعادت الدولة زمام المبادرة. لكن، كالعادة، متأخرة كثيراً بعد أن وقع الضرر، وتعزّزت الخطابات الجهوية والفئوية والجغرافية، وتراجعت سلطة الدولة الأخلاقية والقيم الوطنية الجامعة في نظر الشارع، بما وقع من أحداث.

المفارقة أنّ ذلك كلّه يأتي بعد الانتخابات التي كان من المفترض، كما في أي دولة، أن تشكّل نقطة تحوّل في تجديد النخب السياسية، وتعزيز شرعية اللعبة السياسية وإنعاش الحياة السياسية. لكن السياق الراهن للانتخابات التي انتظمت أخيراً ربما فعل العكس تماماً (باستثناء أنّ هنالك 100 تقريباً من الوجوه الجديدة من أصل 130 نائباً) فإنّ الأحزاب تراجعت بصورة كبيرة، والمرأة لم تنجح بالخروج من الكوتا النسوية (وتراجعت عن حصتها في الانتخابات السابقة)، والأهم أنّ ما حدث بعد الانتخابات طرح سؤالاً كبيراً على موضوع السلم المجتمعي ومسيرة الإصلاح السياسي. ما حدث أكد أنّنا ندفع ثمناً غالياً وباهظاً لتراجع مسيرة الإصلاح الديمقراطي وقدرة الدولة على إدماج جيل الشباب وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة، فحصاد سنوات من السياسات الاسترضائية وتعزيز الهويات الفرعية وتجاهل الحاجة إلى بناء إطار متين للعلاقة بين الدولة والمجتمع، فكانت النتيجة أيضاً ليست فقط اختراقاتٍ علنيةً لحظر التجول، وما اعتبره بعضهم استعراضات قوى عسكرية في مناطق الأطراف. وما هو أدهى وأمرّ من ذلك أنّ الخطابات الجهوية والجغرافية والاجتماعية ظهرت بوضوح على السطح في مواقع التواصل الاجتماعي، تلك التي استحضرت الفجوة الكبيرة بين العاصمة عمّان، بخاصة عمّان الغربية، التي تبدو وكأنّها كوكبٌ معزولٌ عن باقي المدن، والمحافظات الأخرى في المملكة.

الأولى: تتعلق بدلالات التصويت. جرت الجميع أنّ خطاب المظلومية يهيمن على الجميع؛ فأهل المحافظات يرون أنّهم مهمشون اقتصادياً، وأنّهم يعانون من البطالة وقلّة الموارد وانعدام فرص العمل، بينما أهل عمّان يرون أنّ الحظر لم يطبق إلا عليهم، وأنّهم يعانون من تبعاته الاقتصادية. وخطاب المظلومية هذا يتجاوز الإطار الجغرافي إلى الهويّاتي المجتمعي، ويذهب نحو المنحى السياسي، وهو ما ظهر بوضوح عندما قاطع أهل عمّان والزرقاء الانتخابات النيابية بدرجةٍ كبيرة، فكانت نسب المشاركة محدودة للغاية فيها، ما أثّر حتى على تركيبة مجلس النواب الديمغرافية والسياسية والثقافية.

ما يزال تيار رسمي وسياسي عريض يصرّ على أنّ المشكلة اقتصادية، وذلك صحيح، لكن لا يمكن، مرّة أخرى، الفصل بين السياسي والاقتصادي والثقافي والمجتمعي. وقد تبيّن كيف أنّ الأزمة الاقتصادية في المحافظات قلبت المعادلة السياسية بصورة كبيرة في البلاد، والآن تأتي بنتائج خطيرة، وما حدث بمثابة جرس إنذار للجميع. مرّة أخرى، إذا كنّا غير قادرين اليوم على معالجة الأزمة الاقتصادية، ولن نكون على المدى القريب، فلا بد من حلول وحوارات سياسية وطنية، وتوسيع مساحة القرار السياسي، وأخطر ما تبدّت عنه أحداث ما بعد الانتخابات أنّ الأزمة السياسية في الأردن تكتسي لحماً هوياتياً مجتمعياً، وتعرّض السلم المجتمعي للخطر.

صفقة إف ـ 35... السلاح بيد «إسبرطة الصغرى»

حسام أبو حامد

رسمياً، أخطرت الإدارة الأميركية الكونغرس بأنها تخطط لبيع 50 طائرة من طائرات الشبح المقاتلة إف - 35، الأكثر تطوراً، إلى دولة الإمارات، لتكون جزءاً من صفقة أوسع تزيد قيمتها عن 23 مليار دولار. تشكّل الصفقة، في حال إتمامها، خروجاً عن تقليد سياسي أميركي رفض دائما الموافقة على طلبات من دول شرق أوسطية لشراء الطائرة التي يتعارض بيعها مع التزام واشنطن بالتفوق العسكري النوعي لدولة الاحتلال الإسرائيلي، وهو الالتزام الذي بات قانوناً في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن أي صفقة مبيعات عسكرية لجهات أجنبية يتم إخطار الكونغرس بها لا تحوز بالضرورة ضمانات المضي فيها، فإن الصفقة المعلنة يبدو أنها تسير على قدم وساق، لتصبح الإمارات ثاني دولة إسرائيل (حصلت على طائرة إف - 35 في العام 2016). يعود ذلك إلى جملة من المحفزات لدى مختلف الأطراف، تضافرت لتوفير فرص إتمام الصفقة.

قبل خسارته في الانتخابات الرئاسية الأخيرة، احتاج دونالد ترامب «انتصارات» يقدمها إلى ناخبيه لتعزيز فرص إعادة انتخابه رئيساً، فأعلن عن الصفقة التي أبلغ بها الكونغرس، بشكل غير رسمي، في 29 من الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول)، أي قبل خمسة أيام من الانتخابات. ولكن التعجيل في الصفقة لا يقف عند حدود تلبية المطالب الانتخابية، وقد وضعت وزارة الخارجية الأميركية الصفقة، لحظة الإخطار الرسمي بها، في سياق مواجهة التهديدات الإيرانية المحتملة، وتعزيز «جهود السلام» في طي تطبيع العلاقات مع دولة الاحتلال الإسرائيلي. ورأى وزير الخارجية، مايك بومبيو، أن الصفقة «تنسق تماما» مع السياسة الأميركية طويلة الأمد في الحفاظ على التفوق العسكري النوعي الإسرائيلي.

من ناحية أخرى، تبدو الإمارات مساهماً موثوقاً به في عمليات الولايات المتحدة وحلفائها. أدّت الأدوار الموكلة إليها أميركيا في مناطق مختلفة، خصوصاً في ليبيا، حتى وصفها وزير الدفاع الأميركي الأسبق (المستقيل)، جيمس ماتيس، بـ«إسبرطة الصغرى». وعلى الرغم من معارضة واشنطن مشاركة الإمارات العسكرية في اليمن، إلا أن المواءمة العامة بين الدولتين بقيت عالية. وعلى الرغم من اعتراضات المشرّعين الأميركيين، وانتقاداتهم لدور الإمارات في قتل المدنيين هناك، تدخل «فيتو» أصدره الرئيس ترامب، الذي جعل من برنامجه الاقتصادي، لإفشال إجراءات منع مجلسي النواب والشيوخ مبيعات الأسلحة لأبوظبي. وقد سبق لترامب أن تفاخر، أمام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، في البيت الأبيض، بمئات مليارات الدولارات التي حصل عليها من بيع معدّات عسكرية للرياض. ويبدو توقيت الصفقة بالنسبة للإدارة الأميركية منطقياً؛ إذ تحتاج شركات الدفاع إلى تأمين الصفقات، واسترضاء مساهميها، في ظل منافسة روسية صينية، وتباطؤ الاقتصاد العالمي المرجّح أن يُلحق خسائر كبيرة بالصناعة العسكرية في السنوات الخمس المقبلة، فقد واجهت شركة لوكهيد مارتن، المصنّعة لطائرة إف - 35، صعوبات تجارية، واضطرت إلى إبطاء عمليات التسليم في عام 2020 بعدما عطّل وباء كورونا سلسلة التوريد الخاصة بها.

بعد أيام من موافقة الإمارات على تطبيع العلاقات مع إسرائيل في أغسطس/ آب الماضي، بدأت تقارير عن الصفقة بالظهور، رأت أنها كانت جزءاً من اتفاقية التطبيع. وبينما حرصت أبوظبي على النفي، كي لا تبدو الصفقة مقايضةً لاتفاق السلام الموقع مع إسرائيل، أبدت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية، التي استبعدها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، من المفاوضات مع أبوظبي، قلقها إزاء مضمون تلك التقارير. حاول نتنياهو، بإخفاء الصفقة، تقديم اتفاقية التطبيع بوصفها «سلاما مقابل سلام» من دون أي تنازلات إسرائيلية. ناور بإعلانه الاعتراض على الصفقة، قبل أن يعلن، الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول)، موافقته عليها. ويبدو أنه في حال لم تقتصر الصفقة الأميركية الإماراتية على بيع نسخ من طائرة إف - 35 لا تشمل كل التقنيات المتقدمة، فإن «الاتساق التام» مع التفوق العسكري الإسرائيلي النوعي، وفق تعبير بومبيو، سوف يعني الكثير؛ فقد ذكرت صحيفة هآرتس أن الحكومة الإسرائيلية طلبت من المسؤولين الأميركيين بيع طائرات إف - 22 المقاتلة لسلاح الجو الإسرائيلي للحفاظ على تفوقها الجوي. وربما تزوّد واشنطن إسرائيل بطائرات إف - 15 إكس الجديدة، وناقلات التزوّد بالوقود كي- سي 46؛ يمكن للولايات المتحدة، أيضاً، زيادة كمية الذخائر الموجّهة بدقّة في مخزون احتياطي الحرب الذي تحتفظ به الولايات المتحدة داخل إسرائيل، لاستخدامه في حالات الطوارئ. وربما الأهم من ذلك كله، بالنسبة لإسرائيل، أنه مع مزيد من التقدّم في تطبيع العلاقات مع أعداد متزايدة من الدول العربية، قد تجد واشنطن أن الوقت قد حان لتوقيع معاهدة دفاع مشترك رسمية مع دولة الاحتلال. وطبعاً، سوف تعزّز الموافقة الإسرائيلية على الصفقة فرص تمريرها في الكونغرس الأميركي الذي يقلق أعضاؤه، الديمقراطيين خصوصا، حيال إخلالها بالتفوق العسكري الإسرائيلي، وإمكانية تسرّب أسرار تلك التقنيات الحديثة للمنافسين الروس والصينيين.

> تبدو الإمارات مساهماً موثوقاً به في عمليات الولايات المتحدة وحلفائها. أدّت الأدوار الموكلة إليها أميركيا في مناطق مختلفة، خصوصاً في ليبيا، إلى وصفها وزير الدفاع الأميركي الأسبق (المستقيل)، جيمس ماتيس، بـ«إسبرطة الصغرى»

تظهر أحدث مشتريات الأسلحة الإماراتية تغيراً في الاستراتيجية الإماراتية، لتنتقل من التركيز على القوة الجوية إلى تعزيز قدراتها في مجال الأمن البحري والحرب الإلكترونية، وجمع المعلومات الاستخباراتية. فقد اشترت في العام 2019 قطعتين من الكورفيت الفرنسي جووبند 2500، إلى جانب صواريخ إكزوسيت المضادة للسفن، وأنظمة صواريخ بحر- جو أميركية. ولا تبدو الإمارات في حاجة ملحة لقدرات جوية إضافية، بعدما تحولت إلى أنظمة جديدة منها، نحو الطائرات بدون طيار الصينية الصنع، وتلك البرازيلية المصنّعة محلياً، كما قرّرت ترقية أسطولها الحالي من طائرات الجيل الرابع. فاعلنت في قبرص/ شباط من العام الماضي (2019)، عن صفقة تحديث طائراتها المقاتلة من طراز ميراج 2000-9 تبدو صفقة إف - 35 نصرا دبلوماسيا إماراتيا أكثر من كونه إنجازا تجاريا عسكريا. وتأمل الإمارات أن يوقع الرئيس الأميركي على الصفقة قبيل الشهر المقبل (ديسمبر/ كانون الأول)، الذي تحتفل فيه الإمارات بيومها الوطني، ما يخدم توظيفها في معرض الفخار القومي الذي يسعى حكام الإمارات في السنوات الأخيرة إلى إيقاظه.

طائرة إف - 35، بتقنياتها الكبيرة، سلاحا في يد «إسبرطة الصغرى» يفتح أبوابا جديدة للصراع، حين يُخلّ بميزان القوى الإقليمي الحالي، ما يضيف بُعدًا جديدًا للعسكرة إلى منطقة الخليج. ستلبي هذه المقاتلات جموح الإمارات المُعسكَرة والمُتعسكِرة، وطموحاتها المتنامية بعد خروجها من ظل القيادة العسكرية للشريك السعودي في اليمن، وتعزيز موقعها في القرن الأفريقي، وقيادتها التهافت نحو التطبيع عربياً، لكنه سيتعارض مع جهات عديدة فاعلة إقليمية، فإيران ستنظر إلى الطموحات الإماراتية المعزّزة بالتفوق الجوي أنها استفزازية، وستكون أكثر عدوانية، وسيثير التحوّل المفاجئ في موازين القوى حفيظة كل من العربية السعودية، وتركيا التي استبعدت عن برنامج إف - 35 بعد حصولها على منظومات صواريخ روسية.

التحالفات التي تتشكل سريعا في المنطقة، وإنفاق دول الخليج الضخم على التسلح، ومنافسات بيع الأسلحة بين الأميركيين والصينيين والروس، تعيد تشكيل ديناميات المنطقة بسرعة، محوّلة منطقة الخليج إلى خط المواجهة الجديد، والأول، للتنافس بين القوى العظمى.

(كاتب فلسطيني)

ملاحظات أولية على انتخابات الرئاسة الأميركية

حسن نافعة

لم تكن انتخابات الرئاسة الأميركية، في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، عادية بأي مقياس، بل يمكن القول، من دون أدنى قدر من المبالغة، إنها الأغرب والأخطر والأكثر إثارة في تاريخ الولايات المتحدة، وأيضا إن بعض الآثار التي تمخضت عنها ستظل حاضرة، ومتفاعلة على مسرح السياسة الأميركية والعالمية فترة طويلة. صحيحٌ أن وسائل الإعلام الأميركية أعلنت بالفعل، وبالإجماع، فوز جو بايدن، وأن معظم رؤساء الدول والحكومات قدموا له التهنئة، وأنه بدأ في تشكيل الفريق المعاون له، وفي اتخاذ الاستعدادات اللازمة لتمكينه من ممارسة السلطة فور دخوله البيت الأبيض يوم 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، إلا أن الرئيس ترامب، وعلى غير المألوف في التقاليد السياسية الأميركية، لم يعترف بفوز جو بايدن، ولم يهنئه بالفوز حتى كتابة هذه السطور، وما زال يؤكد أنه الفائز الحقيقي في هذه الانتخابات التي يدّعي أن عمليات تزوير واسعة شابتها.

وتدلّ مؤشرات عديدة على أن هذا الرجل الغريب الأطوار عازم على التمادي في حالة الإنكار التي تتقمصه، وبالتشكيك في صحة النتائج المعلنة، وبالإصرار على خوض المعركة القضائية حتى النهاية، بما في ذلك الذهاب إلى المحكمة العليا إن اقتضى الأمر، بهدف تعديل النتائج المعلنة، ولتمكينه من الفوز بفترة ولاية ثانية. ليس هذا فحسب، بل يبدو مصرّاً، في الوقت نفسه، على الانتقام ليس فقط ممن يعتقد أنهم خذلوه أو تسببوا بهزيمته، وإنما من بايدن نفسه، بالإصرار على إثارة كل ما يستطيع من عقبات، ووضع كل ما يقدر عليه من عراقيل في طريق الرئيس المنتخب. لذا سيظل العالم يحبس أنفاسه حتى يوم 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، تحسبا لأي عمل غير مألوف وغير متوقع، قد يُقدم عليه ترامب الخاسر والغاضب إلى حد الجنون، قد يكون الوقت مبكرا للقيام بتحليل شامل لما أسفرت عنه هذه الانتخابات المثيرة من نتائج، أو لتقييم تأثيراتها المحتملة على الصعيدين، الداخلي والخارجي، لذا أكتفي هنا بملاحظات أولية، أجملها على النحو التالي:

الأولى: تتعلق بدلالات التصويت. جرت هذه الانتخابات في جو من الانقسام المجتمعي الحاد، ومن ثم نجحت في تحفيز أكثر من 150 مليون ناخب على المشاركة فيها، سواء بالذهاب مباشرة إلى صناديق الاقتراع في اليوم المحدّد له، أو بأي وسيلة أخرى من الوسائل التي تحدّدها قوانين الولايات، بما في ذلك التصويت عبر البريد. معنى ذلك أن نسبة المشاركة الفعلية في هذه الانتخابات بلغت ما يقرب من 70% من إجمالي المقيدين على الجداول الانتخابية، وهي أعلى نسبة في تاريخ الانتخابات الرئاسية الأميركية منذ أكثر من قرن. وفي تقديري، لم يتوجّه الناخبون إلى المشاركة في انتخابات هذه المرة للمفاضلة والاختيار بين زعيمين، يرى أنصارهما أن سماتهما الشخصية تؤهلهما لقيادة البلاد بشكل أفضل، وإنما للاختيار والمفاضلة بين مشروعين مجتمعيين ورؤيتين سياسيتين وتيارين فكريين. فالذين صوتوا لصالح ترامب، بعد كل ما تكشف من سماته الشخصية غير المتزنة، والمثيرة للجدل، خلال السنوات الأربع الماضية، لم يذهبوا إعجابا بشخصه أو بصفاته القيادية، ولكن انحيازا إلى ما يمثله مجتمعيا وفكريا وسياسيا. كذلك الحال بالنسبة لجو بايدن الذي يرى مراقبون كثيرون أنه يفتقد إلى سمات عديدة من الكاريزما، ومن مقومات القيادة أو الزعامة. بعبارة أخرى، يمكن القول إنها كانت انتخابات كاشفة في حد ذاتها عن عمق الانقسام الذي أصاب المجتمع الأميركي على المستويات كافة، ومن جميع الزوايا.

الثانية: تتعلق بدلالات نتائجها المعلنة حتى الآن. تشير هذه النتائج، ظاهريا، إلى أن جو بايدن حقق في هذه الانتخابات فوزا صعبا، ولن الكفة بدت، في أحيان كثيرة، وكأنها قابلة لأن تميل، في أي لحظة، لصالح ترامب الذي كان يمكن أن يخرج منها فائزا وليس خاسرا. غير أن التدقيق فيما أعلن من هذه النتائج يشير إلى عكس ذلك. ويدل على أن الفوز الذي حققه بايدن كان مريحا، إن لم يكن كاسحا، فقد حصل في التصويت الشعبي على أكثر من خمسة وسبعين مليون صوت، أي بزيادة قدرها أكثر من خمسة ملايين صوت مقارنة بما حصل عليه ترامب. صحيحٌ أن الأخير حصل في انتخابات 2020 التي خسرها على أصوات أكبر من تلك التي حققها من الفوز في انتخابات 2016، ولكن يجب ألا ننسى أن المرشحة المنافسة معه، هيلاري كلينتون، حصلت في تلك الانتخابات على الرغم من خسارتها، على أصوات تزيد بأقل قليلا عن ثلاثة ملايين صوت عما حصل عليه ترامب، على الرغم من فوزه بعبارة أخرى بمكن القول إن ترامب خرج من انتخابات 2016 نصف فائز أو نصف مهزوم، أما في انتخابات 2020 فهزيمته كاملة وتامة على صعيدي التصويت الشعبي وأصوات المجمع الانتخابي.

> ستتنفس شعوب العالم بأسره الصعداء، حين تشاهد ترامب، وهو يضع قدميه خارج البيت الأبيض

الثالثة: تتعلق بجدية الاعتراضات التي يثيرها ترامب. فتقتر تماما إلى أدنى قدر من الجدّية، والغرض منها هو التشكيك وإثارة البلبلة لا أكثر ولا أقل. إذ يبدو واضحا لكل ذي عينين أن أغلب الذين توجهوا إلى صناديق الاقتراع مباشرة كانوا من أنصار ترامب، وأن أغلب الذين صوتوا عبر البريد، وعددهم يقترب من مائة مليون ناخب، بسبب فيروس كورونا، كانوا من أنصار بايدن. وهذا طبيعي ومنطقي جدا، بالنظر إلى أن ترامب هو من قاد بنفسه حملة التهوين من شأن الفيروس، وحرّض أنصاره على عدم ارتداء الكمامة، بينما كان بايدن يفعل العكس على طول الخط. لذا الأرجح ألا تسفر القضايا المرفوعة من إدارة ترامب عن أي نتيجة ملموسة تثبت ادعاءات التزوير، حتى لو جرى إعادة الفرز في بعض الدوائر الانتخابية، أو حتى في بعض الولايات مثل جورجيا. طبعا ليس من المستبعد وجود أخطاء بشرية في حساب الأصوات الصحيحة، ولكن من المستبعد تماما أن تكون من الضخامة، بحيث تغير من نتيجة الانتخابات. ولأن التصويت بالبريد أمر تجيزه لوائح معظم الولايات وقوانينها، يجب أن يدخل في الحسبان، طالما أنه أرسل قبل يوم الانتخاب، وولو وصل متأخرا. أما إذا نجح ترامب، باستخدام واحدة أو أكثر من وسائله المتلوية المعتادة، في الفوز بالمعركة القضائية، وإثبات أن الانتخابات شهدت تزويرا واسعا لصالح بايدن، فسيشكل هذا النجاح ضربة قاصمة ليس لبايدن وحده، وإنما أيضا للديمقراطية الأميركية وللنظام الانتخابي الأميركي برمته، وهذا مستبعد بالمطلق، ولا يمكن تصور حدوثه، لأن النتائج المترتبة عليه ستكون أخطر وأبعد أثر بكثير من مجرد استبدال رئيس بآخر.

الرابعة: تتعلق بسلوك ترامب المحتمل خلال الفترة الانتقالية المتبقية من ولايته. بدأ يتصرف الآن كأن شيئا جريح، فعلى الرغم من أنه يؤمن في قرارة نفسه بأنه خسر الانتخابات فعلا، بدليل ما تردّد إنه يفكر جديا وبحث في إمكانية الترشح في انتخابات 2024، مرشحا عن الحزب الجمهوري أو مستقلا، إلا أن تصرفاته تعكس حالة إنكار تدفعه إلى اتخاذ إجراءات طائشة، ومن ثم يتوقع أن يقدم على تصرفات أكثر جنونا مما هو متوقع، فقد أعطى ترامب تعليماته بعدم اتخاذ الإجراءات التي تخفل انتقالا سلسا للسلطة، الأمر الذي أدّى إلى امتناع مديرة إدارة الخدمات العامة، إيميلي مورفي، عن الإفراج عن الأموال، أو إتاحة الأماكن اللازمة، لتمكين بايدن من إدارة المرحلة الانتقالية بطريقة معتادة، وإلى امتناع أجهزة الأمن والاستخبارات عن تقديم الإفادات والمعلومات السرية اللازمة لإحاطته بما يحدث في العالم، ولتمكين الرئيس المنتخب من متابعة القضايا التي قد تنطوي على تهديد لأمن الولايات المتحدة، وهو ما يرى فيه كثيرون تجاوزا للخطوط الحمراء. الأخطر أن تصرفات ترامب بدأت تأخذ شكل الانتقام ممن يعتقد أنهم خذلوه، أو لم يقفوا إلى جواره بالقدر الكافي أو المتوقع منهم، بل وصل هذه التصرفات إلى حد تعمد وضع العراقيل أمام جو بايدن، لشل قدرته على التعامل الفعال مع ملفات يعينها في المستقبل، في مقدمتها ملفا إيران النووي والصراع العربي الإسرائيلي.

(كاتب وأستاذ جامعي مصري)

لا وقت نضيعه بعد الآن

ميشيل كيلو

إذا كنا على مشارف الحل السياسي في سورية، كما يتخيل مشاركون في اللقاءات التفاوضية الدائرة من حين إلى آخر، فهذا يعني أننا بحاجة إلى استثمار كل دقيقة من وقتنا في إعداد وضعنا الذاتي لملاقاة معركةٍ لا يجوز أن نخسرها، لأن خسارتها تعني خسارتنا الحرب التي خاضتها الأسدية ضد ثورة الحرية. أما إذا كان المنخرطون في الصراع على بلادنا قد حصلوا مسبقاً على الحصص التي كانوا سينالونها بعد الحل، فهذا يُلزمنا، بالأحرى، ببذل جهدٍ مكثفٍ جداً من أجل أن تكون لنا حصة من وطننا، على عكس ما تقوله لنا اليوم نظرةٌ نلقيها على خريطته، فنجد أنفسنا إما ملحقين بأحد المتصارعين من الأجانب أو خارج القسمة الحاصلة. ويكون علينا، في الحالتين، الإفادة من الفسحة الزمنية غير القصيرة التي تتيحها حالنا الراهنة، لترتيب أوضاعنا، بحيث يحسب المتخصصون حسابنا في بلادنا، فلا نخرج من ثورتنا على الاستبداد صفر اليدين، على الرغم مما قدّمه شعبنا من تضحيات يريد، ونريد، أن يكون عائدها مجزياً.

يضغط الوقت علينا بطرق من غير المجدي أن تكون متقطعة وجزئية، شأن الخطوات التي تم القيام بها طوال حقبة ما بعد الثورة. ومن الضروري أن تعبر عن خطة سياسية متكاملة لا بد من بلورتها، ليكون حاملها الوطني أداة شعبنا السوري لبلوغ حقوقه، كما تعترف بها القرارات الدولية، بدءاً ببيان جنيف لعام 2012 إلى قرار مجلس الأمن 2118 لعام 2013 والقرار 2254 الذي صدر أواخر عام 2015. ولا بد أن يستند الحل النهائي عليها، وكذلك أي مسعى إصلاحي يطاول مؤسسات المعارضة المنظمة، ويمكن أن يترتب على جهود توحيد إجرائي للعمل العام والسياسي بين الأطراف الوطنية السورية التي عليها في الزمن المتبقي أن توحّد، قدر الإمكان، النخب السياسية والثقافية على أسس جامعة تحدّ من خلافاتها وتباين مواقفها وتخرجها من تبعثرها، وأن تعزّز تنظيمات المجتمع المدني المنتشرة داخل الأراضي غير الخاضعة للأسدية وخارجها، على أن تتعاون معها باعتبارها الحلقة الوسيطة التي تستطيع ربطها بالقطاعات المجتمعية والشعبية الواسعة التي حملت الثورة، وبقيت موالية لها، ولا مفرّ من إعادة تنظيمها وإطلاق حراكها السلمي والمدني/ الثوري، بحيث تنشر ساحة سياسية تتكامل تراتباتها، وتعمل لهدف موحد، وتكون، لأول مرة بعد عام 2011، جسداً سياسياً فاعلاً وضارباً، لا يمكن للعالم تجاهله في أي حل سياسي، لأنه سيكون الطرف الثاني الذي تتحدّث القرارات الدولية عنه، بصفته جهةً لا يمكن بلوغ الحل من دون إسهامها، وقبولها. بما أن هذه الجهة مغيبة اليوم، فإن إعادتها إلى الحقل السياسي المقترح كقوة مجتمعية مدنية ديمقراطية الخيار سيحرّرها مما تبدو عليه اليوم كتلاً بشرية خاماً، لا تمثيل لها، يتحكم بها تنظيم جبهة النصرة بمختلف تفرعاته. لذلك، تعتبر استعادتها إلى الشأن الوطني السبيل الوحيد لاعتراف العالم بأن لها حقوقاً يجب أن تنالها، وأن نيلها مصلحة له أيضاً.

ستكون هذه الأرضية الحامل المناسب لإصلاح مؤسسات المعارضة، والذي لطالما دارت محاولاته في حلقاتٍ مفرغة، استنزفتها، بدل أن تشحنها بروح جديدة، وتزوّدها بما كانت تحتاج إليه دوماً من خطط وبرامج، تنهض بها طاقات مجتمعية يصير حضورها في الشأن الوطني العام تحدياً يصعب تجاوزه بالنسبة لأي طرفٍ معادٍ لثورة الحرية، بينما سيجد العالم نفسه أمام واقع كان يجب أن تؤسسه الثورة بعد انطلاقتها بقليل، لولا الافتقار العام إلى إدراك أبعادها الداخلية والإقليمية والدولية، وخصائص الحقبة الدولية التي واكبتها، وما كان لبيئتها الداخلية والخارجية من أثر سلبي عليها.

لا بد من المبادرة إلى تحقيق انطلاقتنا الجديدة بجميع ما لدينا من قدرات، فإلى متى، وماذا، ننتظر؟

دستور «الدولة العميقة»

بيار عقيقي

عادة يكون للدول الاستعمارية، أو المولودة منها وتشبهها، من الولايات المتحدة إلى الصين في أقصى الشرق الآسيوي، وما بينهما، دستوران. أحدهما معروفٌ، ونجد نصوصه في أي لحظة على الإنترنت، والثاني غير مكتوب، ونجده في تقارير لمنظمات حقوق الإنسان، وهو «دستور» مكفول بعرفٍ، يكرّسه عنصران مركزيان: الإعلام والمخابرات. ومع أنه يُمكن أن تزخر نصوص الدستور المكتوب بالقيم الإنسانية والحقوق والواجبات والبديهيات، بلوغاً نحو كمالٍ بشري لم يتحقق بعد، إلا أن الثاني هو المعتمد، بحكم كونه «أكثر واقعية»، ويترجم حقيقة ما تفكر به المنظومة الحاكمة في تلك الدول، يعني هذا أن للدول قناعين، مثل الفرد، واحد نعرفه ونراه، وآخر لا نراه، لكنه يفاجئنا في كل حين.

هنا يأتي دور «الدولة العميقة»، وهي ليست مبنيةً على خرافاتٍ منصوصة منذ قرون، ولا على أبعاد ما ورائية، بل مؤسّسة على شبكة مصالح صلبة، نجحت في التماهي فيما بينها، ضمن منظومة حكم تطورت على مرّ السنوات، عبر نمو اقتصاد السوق والإعلام والمصارف بشكلٍ خاص في سنوات ما بعد الحرب الباردة (1917 . 1991) من جهة، وعبر إقرار قوانين تحميها في البلد الذي تعمل فيه من جهة أخرى. ويحصل أن ترسي الدولة واجهةً علنية، أشبه بحملة تسويقية لإبعاد الأنظار عنها. الأمر شبيه بمشاهدة مسرحية رائعة مع كل تفاصيلها المكثفة بصرياً وصوتياً ومشهدياً، فنتسى لوهلة أن هناك جيشاً كاملاً خلف الكواليس قام بغالبية العمل. لكن هذا الجيش لم يقم بما قام به لو لم يكن مستفيداً. كذلك «الدولة العميقة». أما بالنسبة إلى الواجهة غير المُعلن عنها، السرّية للمنظومة الحاكمة في كل بلد، ففيها كل ما ترغب «الدولة العميقة» في فعله «على راحتها» من دون الشعور بالذنب أو بالقلق، ورمي المسؤولية على «مجهول ما»، وما أكثرهم.

ولا يمكن تكبيد «الدولة العميقة» خسائر ما، سوى عبر فكفكة شبكة المصالح الخاصة بها، وهي تتفاوت بين دولة وأخرى، لكنّ قلّةً يحاولون القيام بذلك وينجحون، ل

انتخابات استثنائية في الأردن بمن حضر

محمود الريماوي

جرت الانتخابات النيابية الأردنية يوم 10 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري، وفق استحقاق دستوري، بعد أن استكمل المجلس النيابي السابق الثامن عشر فترته، وبعد أن تمت إعادة تشكيل مجلس الأعيان (65 عضواً يعينّهم الملك). وعلى الرغم من ظروف جائحة كورونا، وتضاعف أعداد الإصابات والوفيات، إلا أن السلطات نجحت في إجراء الانتخابات بغير مشكلاتٍ تذكر، وبطريقة مبتكرة في بعض جوانبها، مثل استخدام قلم الاقتراع مرة واحدة، ووسط أقل الاتهامات من المعارضة.. وكذلك وسط أقل نسبة اقتراع لامست الـ 30%، وهي من أقل النسب في تاريخ مجلس النواب، مع الأخذ في الاعتبار أن نسبة الإقبال على الاقتراع في بعض الدوائر الانتخابية، في العاصمة مثلاً، لم تزد عن 12%. وقد لوحظ أنه في مقابل انخفاض الإقبال على التصويت، فإن الإقبال على الترشيح يزداد، إذ بلغ عدد المترشحين هذه المرة 1690 مترشحاً تنافسوا على 130 مقعداً، في مقابل 1252 مترشّحاً في انتخابات 2016 التي زادت فيها نسبة الاقتراع عن 36%، وقد تهكّم مُتهكم بأن عدد المترشّحين قد يضارع، في دورات لاحقة، عدد الناخبين.

وقد كان انحسار الإقبال على الاقتراع متوقعاً، وسط الصعوبات الاقتصادية والتحدّيات المعيشية، والمخاوف من تفشّي الوباء بصورة مضطردة، ما قد يحمل على فرض إغلاقات طويلة، وكذلك مع انخفاض الثقة بأداء دور مجلس النواب. وإذ نجحت الحكومة الحديثة التشكيل، برئاسة بشر الخصاونة، في إجراء الانتخابات، فذلك ما يسجل لها، وهو نجاحٌ تقنيٌّ وتنظيميٌّ وإداريٌّ لا مراء فيه. ولا يتعدّى ذلك إلى الجوانب السياسية مثلاً، إذ لا يلبث أمر المجلس المنتخب أن يُنسى لدى أغلبية الرأي العام بعد أسابيع على تشكيله. ويسهم الوعي العام السائد في وضع عقباتٍ أمام ظهور مجلس نيابي فاعل، أو أكثر تمثيلاً، إذ أفضل النواب هم من يؤدّون الخدمات للناخبين، بما في ذلك خدمات لأفراد، ويتخذون مواقف سياسية جريئة. وهذه مواصفاتٌ يصعب اجتماعها معاً، لأن الحصول على خدماتٍ يتطلب عدم مشاكسة الحكومات! ومع عدم تجذّر الأحزاب في المجتمع خلال العقود الثلاثة الماضية، واعتماد قوانين انتخابية لا تجذب الأحزاب، ولا تمنحها فرصة، فإن الصفة الحزبية تغيب عن الترشيح. وقد شارك في انتخابات هذا المجلس أزيد من أربعين حزباً، لكنها بالكاد حملت أسماء أحزابها، وطغت أسماء قوائم انتخابية. وقد أسهم التمويل الحكومي لمشاركة الأحزاب في الانتخابات في دفع الأجسام الحزبية إلى خوض المعترك، حيث شارك 41 حزباً من جملة 48 حزباً مرخصاً، وهي نسبة عالية جداً، ولا سابق لها. لكن نتائجها متواضعة، إن لم تكن هزيلة، فقد تراجع عدد ممثلي أكبر حزب (جبهة العمل الإسلامي) من 14 نائباً إلى ستة نواب فقط. وتقدّم ممثلون للوسط الإسلامي بثمانية نواب، وتراجع ممثلو الاتجاهات المدنية واليسارية والقومية، حيث سيكون من الصعوبة بمكان العثور على ممثلين لهذه التوجهات تحت القبة البرلمانية. هذا مقابل صعود وجوه جديدة بالعشرات، نسبة ملحوظة منها من الجيل الشاب، وهو ما احتفت به منابر محلية، واعتبرته يعكس «تغييراً كبيراً أو جذرياً».

وقد بلغ عدد المترشحين الحزبيين أقل من 400 مترشح بقليل، ونحو ربع هذا العدد من النساء. إضافة إلى المترشحات غير الحزبيات، إلا أن نتائج الانتخابات بدت مخيبة لآمال الحزبيين، وكذلك للنساء اللواتي تبقت لهن فرصة الفوز بـ15 مقعداً وفق الكوتا النسائية. علماً أن هذه الكوتا تبقي الباب مفتوحاً أمام إضافة من يفزن بالتنافس إلى العدد، لكن أحداً منهن لم تفز خارج الكوتا. وقد تبين، ومنذ عودة الحياة النيابية في 1989، أنه لولا الكوتا النسائية قد تشهد بعض المجالس النيابية اختفاء تاماً أو شبه تام لوجود المرأة بين ممثلي الشعب، وهي مشكلة تتشارك فيها مجتمعات عربية عدة، حيث لا يثق الرجال بتولية نساء مواقع رفيعة في مؤسسات المجتمع والدولة، وكذلك الأمر مع النساء اللواتي لا يثقن كثيراً ببنات جنسهن، ولا يقفن إلى جانبهن أو يتجشّمن عناء انتخابهن، ما يدلل على مشكلة جندرية بنيوية ضاربة الجذور.

> ضعف المشاركة في الانتخابات يعكس ويؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية بصفة عامة، وإلى ضمور التمثيل

وتبقى ظاهرة انخفاض الإقبال على الاقتراع تستحق توقف السلطات والمجتمع المدني والسياسي عندها، إذ إن ضعف المشاركة في الانتخابات يعكس ويؤدي إلى ضعف المشاركة السياسية بصفة عامة، وإلى ضمور التمثيل. وبينما تعمل جمعيات ومنظمات ونقابات مهنية على إجراء الانتخابات «بمن حضر»، إلا أن هذه القاعدة الاضطرارية ليست صالحة لانتخابات برلمانية ذات طابع سياسي. وقد بذلت السلطات جهداً فائقاً في حثّ الناخبين على المشاركة عبر مختلف الوسائط الاتصالية، مخافة الوصول إلى هذه النتيجة التي تؤشر إلى فجوات كثيرة، منها ضعف الثقة بالمؤسسات وبالممثلين المنتخبين، وقد تشمل القنوط من التغيير، وهي ظاهرة لا يتفرّد الأردن بها، إذ إن دولاً عربية تسير على النهج الديمقراطي تشكو بدورها من انخفاض من الإقبال أحياناً، مثل المغرب، على الرغم من زخم الحياة الحزبية فيها، وكذلك تونس على الرغم مما شهدته في الأعوام الأخيرة من حراك سياسي ساخن، إلا أن نسبة الإقبال تبقى متواضعة، وبحدود الـ40%. وتثور الحاجة، والحديث هنا عاد إلى انتخابات الأردن، إلى التداول في القانون الانتخابي، وجعله قضية رأي عام، لا أن يقتصر النقاش حوله على مجلس النواب وبمشاركة الأحزاب. ومن القضايا التي تثار في هذا المعرض بشأن القانون ضعف نسبة تمثيل المدن الكبرى في مجلس النواب، فبينما تضم العاصمة عمّان والزرقاء نحو 70% من عدد السكان، إلا أن تمثيل المدن الثلاث في المجلس يناهز 48% فقط. هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الحراك السياسي والاجتماعي والثقافي يتبدّى، أكثر ما يتبدّى، في هذه المدن، فيما تشتد الحاجة إلى التنمية الاقتصادية والتمثيل السياسي في المدن الأقل نمواً.

(كاتب من الأردن)

هل يمكن التخلص من التركة الترامبية؟

عمر كوش

واضح أن الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لن يسلّم بخسارته الانتخابات الرئاسية بسهولة، لكنه حتى وإن اضطر إلى ذلك تحت ضغوط داخلية مختلفة، فإن تركته ستظل باقية، وتشكل حملاً ثقيلاً على الرئيس الجديد، جو بايدن، وإدارته، وعلى الولايات المتحدة ونظامها وديمقراطيتها ومؤسساتها، وعلى المجتمع الأميركي. وإذا كانت نتائج الانتخابات الأولية قد أكدت فوز بايدن وحصوله على أصوات 75 مليون ناخب أميركي، فإن ترامب حصل في المقابل على ما يقارب 71 مليون صوت، ما يعني أن جمهوره ما يزال باقياً، خصوصا إذا استمرت سيطرة الحزب الجمهوري على مجلس الشيوخ، الأمر الذي يشير إلى استمرار تأثير النزعة الترامبية في المجتمع والمؤسسات الأميركية، بعد أن تحول الحزب الجمهوري، بزعامة ترامب، إلى حزب يميني متطرّف، ابتعد عن قيم اليمين التقليدية، وسيطرت عليه شخصيات متشدّدة، ستعمد إلى وضع العراقيل والعقبات أمام الرئيس الجديد.

وقد أظهرت نتائج الانتخابات مدى الانقسام في المجتمع الأميركي، حيث بلغ الاصطفاف والتجييش درجةً غير مسبوقة عبر تقسيمها إلى أميركا حمراء وأخرى زرقاء، ونتيجة أربع سنوات من ممارساتٍ لترامب شعبوية، حارب فيها المؤسسات والديمقراطية الأميركية. وقد شكك في النظام الأميركي، وخاض حرباً على وسائل الإعلام لنزع صدقيتها، وأظهر قدرة لافتة على صنع المفاجئ واللا متوقع، وإثارة الزوابع والعواصف، وامتلاكه قدرة استثنائية في الاستعراض وخطف الأضواء وخلط الأوراق، فراح يحكم ويتحدّث باسم الأميركيين ذوي البشرة البيضاء، وخصوصا الإنجيليين والعمال غير المتعلمين وأبناء الأرياف، مقدّماً نفسه مخلصاً وممثلاً عنهم، فيما مارس عنصريةً حيال باقي الأميركيين السود واللاتينيين والآسيويين، حيث استخدم الخطاب العنصري لدى ترامب وجماعات اليمين المتطرّف الأميركي آليات اشتغال مفبركة، تنهض على ديماغوجيا الإثارة والتحريض، في عمليةٍ تمثله للآخر، من خلال السعي إلى إبراز أبعادٍ متخيلةٍ في هذا التمثيل، من حيث كونها صوراً نمطية وأحكاماً ومواقف مسبقة، تشيطن الآخر، وتحوله مسخا يتوجب التخلص منه بشتى الطرق.

وقد بنى ترامب خطابه السياسي على عنصرية الرجل الأبيض، الممزوجة باحتقار قيَم التسامح والعدالة وحقوق الإنسان، وبكراهية للنُخب السياسية والأحزاب ومؤسّساتها، بوصفه الرجل الأبيض القوي، الذي من حقه حكم البلد الأقوى في العالم، على الرغم من كونه شديد الفظاظة والسوقية والشعبوية، ويصدر عن نزعةٍ عنيفة، ولا يتردّد في الإفصاح عن تمسّكه بقيم شديدة المحافظة والرجعية. وأصدر قرارات عنصرية عديدة، إلى جانب تغريداته العنصرية التي طاولت المهاجرين والمسلمين وسواهم، وطاولت أيضاً أربع نساء من الحزب الديمقراطي، وعضوات في مجلس النواب الأميركي، بسبب أنهن لسن بيضاوات، ووصل به الأمر إلى حدّ مطالبتهن بالعودة إلى بلادهن، على الرغم من أنه يعلم تماماً أنهن ولدن وعشن حياتهن كلها في الولايات المتحدة، لكن عنصريته المبنية على أفضلية الرجل الأبيض وتفوقه وضعتهن في خانة الآخر المختلف، والدوني المنحدر من أصول إفريقية وآسيوية ولاتينية.

وتجسّد الشعبوية الوجه الأخطر من التركة الترامبية، بوصفها نزعة جاذبة وباقية في المجتمع الأميركي، وتمثل موجة عالمية، تجد تحققها في قيادات وأحزاب حاكمة في دول أوروبية، خصوصا بريطانيا وإيطاليا والنمسا وهنغاريا، وأيضاً في البرازيل والهند والفيليبين وسواها، وتوظف بشكل إرادوي مسائل وقضايا تتعلق بمصالح الفئات الشعبية المحرومة، وامتدت لدى ترامب إلى التهديد بتقويض مبادئ وقيم ديمقراطية أساسية، مثل الانتقال السلمي للسلطة، مع التشهير بالنظام الديمقراطية وترويج فكرة سرقة الانتخابات من دون تقديم أي دليل ملموس.

> يمتلك الشعبويون رصيداً كبيراً في المجتمع الأميركي، ولديهم القدرة على طرح أنفسهم ممثلين للشعب

وعلى المستوى الدولي، تعامل ترامب مع دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومع اليابان وكوريا الجنوبية ودول الخليج العربي ليس كحلفاء أو شركاء، بل على أساس أن الولايات المتحدة شركة أمنية أو «بندقية للإيجار»، وعلى الدول أن تدفع الأموال مقابل حماية أميركا لها. ولم يكف ترامب عن التهجم على المؤسسات والمنظمات الدولية والأممية طوال سنواته الأربع في البيت الأبيض، فانسحبت الولايات المتحدة من منظمة الصحة العالمية، ومن اتفاقية باريس للمناخ، ومن اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادئ، ومن الاتفاق النووي مع إيران، ومن اتفاقيات الحدّ من التسلح مع روسيا، ومن اليونسكو ومجلس حقوق الإنسان. وخاض ترامب حروباً تجارية على جبهات عدة، وخصوصاً مع العملاق الصيني، بغرض تقليص العجز التجاري للولايات المتحدة، ولكن ذلك لم يحقق له سوى مكاسب ضعيفة، وأفضى إلى إلحاق ضرر طويل الأمد بالاقتصاد التعددي.

ولعل تعامل ترامب وإدارته مع جائحة كورونا أظهر مدى استخفافه بأرواح الأميركيين وصحتهم، حين عمد، في بدايتها، إلى إنكار وجود الفيروس، والتخفيف من خطورة «الفيروس الصيني» من أجل الحفاظ على الاقتصاد، وخوفاً من فشله في الانتخابات الرئاسية. ثم روّج أدوية معينة أثبتت عدم نجاعتها، وتحدّث، في أكثر من مناسبة، عن إمكانية التوصل إلى اللقاح قبل موعد الانتخابات الرئاسية، ووجه انتقادات ضد الدولة العميقة، مع توبيخ العلماء والأطباء والخبراء الذين يخالفونه فيما يذهب إليه.

(كاتب سوري في إسطنبول)

ليس للحربِ وجهٌ أنثوي

عائشة بلحاج

«لقد حدثت آلاف الحروب، ولكن ما كُتب عنها أكثر مما حدث منها. كثيرون كتبوا عن الحرب، لكنهم رجالٌ كتبوا عن رجال. وهذا ما أدركتُه على الفور. كلّ ما نعرفه عن الحرب نعرفه من خلال «صوت الرجل». ونحن جميعًا أسرى تصوّرات الرّجال وكلماتهم وأحاسيسهم عن الحرب. أما النّساء فيلُذن بالصّمت، ولم يسأل أحد عن ذلك باستثنائي أنا. حتى النّساء اللواتي كنّ في الجبهة يلُذن بالصّمت. وإذا بدأن بالحديث، فهن يتذكّرن حرب (الرّجال) لا حرب (النّساء)».

بهذه المقدمة، تُلفت سفيتلانا أليكسيفيتش انتباهنا إلى أنّ «لحرب النساء ألوانها، وروائحها، وأضواءها الخاصّة، ومساحات مشاعرها المميزة .. إنّها تخلو من الأبطال والمآثر القتالية، التي لا تُصدَّق. فيها، لا يشعر النّاس وحدهم بالألم والمعاناة، بل الأرض أيضًا، والطيور والأشجار .. إنهم يتألّمون بدون كلمات». لهذا قرّرت سفيتلانا أنّها تريد «كتابة تاريخ هذه الحرب، حرب النّساء». وتبدأ الاستماع لنساء «لا يتذكّرن أنفسهن، بل فتياتٍ أخريات. ويشعرن بالذّهول من أنفسهن. وعلى مرأى مني «يتأنسنُ» التاريخ، ويغدو شبيهًا بالحياة العادية. وتظهرُ إضاءة أخرى»: «أعطَونا أكياسًا قماشية فخِطنا منها تنانير»، «دخلتُ إلى مديرية التّجنيد بفستان وخرجت من باب آخر بسروال وبلوزة»، «أطلقَ الألمان النّار على القرية وذهبوا. .. وصلنا إلى هذا المكان المداس بالرّمل الأصفر، وعلى السّطح فردة حذاء طفل...».

هذه فقرات من كتاب «ليس للحرب وجه أنثوي»، الروائية البيلاروسية، سفيتلانا أليكسيفيتش، الفائزة بجائزة نوبل للآداب (2015)، وأثار فوزها جدلًا كبيرًا آنذاك مثل الذي حدث الشهر الماضي (أكتوبر/ تشرين الأول) مع فوز الشاعرة الأميركية لويز غليك .. لم تكونا وحدهما اللتين أثارتا الجدل من الفائزين، لكنّهما آخر من فعلتا من النّساء. وعلى غير عادتي، أجدني أتحدّث عن كاتبات يجمعهن الجنس نفسه، وهو الوحيد الذي يجمع غالبًا الكاتبات، عدا ذلك هنّ مختلفات معظم الوقت، بالشّكل نفسه؛ الذي يختلف فيه رجل عن آخر فيما يكتبان.

بمحض المصادفة، وجدتني هذه الأيام أعود وأقرأ كتاب «ليس للحرب وجه أنثوي»، بعد أن أجّلته كثيرًا. بهرتني الصّفحات الأولى بعبقريتها المتعدّدة؛ عبقرية الموضوع، وعبقرية اللّغة والأسلوب. ولكن سيتراجع لاحقًا مستوى اللّغة والأسلوب، وتنشغل الكاتبة بالموضوع، والمحافظة على أصالة كلمات نسائها اللّواتي يحكين ما لم يُحكَ. عشراتُ العشرات من القصص والحيوات، تروي فيها نساء عن الحرب من وجهات نظرهن، طازجة، وغير مستهلكة بل وغير مسبوقة، وهذه عبقرية وزاوية بالغة الطراوة، وغير مسبوقة الحجم والكثافة، من الرّوسيات والأوكرانيات اللواتي كان عليهن الذّهاب إلى الجبهة لمحاربة الجيش الألماني، و«عليهن» هذه تشير إلى من ذهبن رغمًا عنهن، أو تطوّعن لشعور غامر بالتّضحية، في موجة وطنية استغلها ستالين في مواجهة الجيش النازي.

معظمُهن ذهبن إلى الحرب في عمر يقلّ عن العشرين، بأجسادٍ نحيفة، وأرواح قوية، تغلّبت على العراقيل التي واجهت مسارهن الحربي، ابتداء من أبسط الأشياء؛ وهي غياب ملابس وأحذية بمقاساتهن، فكانت الفتاة صاحبة مقاس الـ 35 ترتدي مقاس الـ 42، إلى أعقدها، وهي القتال ببنادق يفوق حجمها أحجامهن.

لعل قصص الرّجال عن الحرب تتشابه في تفاصيلها، لأن الرّجال لا ينتبهون غالبًا إلى التّفاصيل، لكن كم تختلف قصص النّساء عن الحرب، مع اختلاف التفاصيل التي تشكّل جوهر كل قصة. في هذا النّموذج، حاولت الكاتبة أن تعبر عن لغة النّساء، بشكل حصري ورافض تدخل الرجال، فهي كانت ترفض تدخل أزواج بطلاتها الذين حضروا الحرب أيضًا في الأحداث. في هذا المستوى، يمكن أن نطلق على هذه الكتابة صفة «نسوية»، لأنها لا تحكي عن الحرب إلا من وجهة نظر النساء في موضوع محدّد، من زوايا متشابهة.

يُلاحظ طغيان لغة المرأة بشكل عميق لا يمكن عدم الانتباه له، فالسّاردات نساء لم ينلن نصيبًا كبيرًا من التعليم، وبالتالي احتفظن بلغتهن الفطرية التي لم تختلط بلغة عامة سبكها الرجل. فأكثر ما تواجهه الكاتبات من تعقيداتٍ في الكتابة إجبارهن على العمل ضمن الشّروط اللّغوية التي وضعها الرّجل في الأصل، كونه يهيمن على اللّغة، بفعل تكريس الهيمنة الذكورية على المجتمعات. وتُنشئ هذه الحالة خطابًا تسمّيه إلين شوولتر «الخطاب ثنائي الصوت». وهو ما تشرحه قائلة إن «المرأة أنثى وترفض الخطاب الأنثوي في آنٍ واحد، فهي تخلق في رواياتها عالمًا وترفض هذا العالم ذاته، من خلال فعل الكتابة السلطوي الذي يعدّ فعلا ذكوريا، لامتلاك الرّجل خطاب اللغة».

> كان على النّساء ارتداء ملابس الرّجال وخوض المعارك بها إلى أن تمّ إعداد نسخ نسوية من ملابس الجنود

وفي هذا العمل، يمكن الوقوف على نموذج مختلف عن هذا، ونموذج نادر لم تضطرّ فيه الكاتبة للقبول بـ «مهنة الاقتطاف»، باستعمال «أدوات الرجل نفسها لمقاومة هيمنته»، فتُعبّر بلغة الرّجال، وتعابيرهم وتجاربهم عن الكون والحياة والحروب والموت والحياة، وحتى الحب. بهذه الاستعارة للُغة ذكورية، تمنع المرأة نفسها من اكتشاف نفسها، ونظرتها إلى العالم التي تختلف عن وجهة نظر الرجل، سواء في التفاصيل أو في هيكلها. والنساء، في نظر سفيتلانا، عندما يحكين عن الحرب، تشعر «كأنهن يستخرجن الكلمات من ذواتهن، من أنفسهن، وليس من الصّحف والكتب المقروءة. إنهن يستخرجنها من آلامهن ومعاناتهن الشّخصية». «فالحرب معاناة حميمة جدًا. وهي تجربة بلا نهاية، كحياة الإنسان ..». «ما زلتُ أذكر أننا كنا ننسحب، نتراجع، كل شيء أسود، الدخان يغطي السّماء .. ولا أدري لم رغبتُ في شراء حذاء .. أذكر أنني ركضت من المخزن فرحة بالحذاء، بينما الدخّان يغطي كل شيء .. وأصوات الانفجارات والقذائف .. لقد كنت في الحرب وشاركتُ فيها، لكنني لم أرغب أبدًا في التّفكير فيها ..».

(كاتبة مغربية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري** ■ المدير الفني **إميل منعم** ■ سكرتير التحرير **حكيم عنكر** ■ السياسة **جمانة فرحات** ■ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نجوان درويش** ■ منوعات **ليال حداد** ■ الرأي **معن البياري** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة **نبيل التليلي** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
■ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads